

تقرير وزير شؤون القدس، فادي الهدمي، يشير فيه إلى أن فترة حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينيت، على مدار عام كانت من أصعب السنوات، وأخطرها على مدينة القدس وسكانها*

٢٠٢٢/٦/٢٧

قال وزير شؤون القدس فادي الهدمي، "إن فترة حكومة نفتالي بينيت على مدار عام كانت من أصعب السنوات، وأخطرها على مدينة القدس وسكانها".

وأشار إلى أن فترة العام شهدت تصعيداً ملحوظاً في عمليات الاستيطان بهدف تكريس ما يسمى بـ "القدس الكبرى"، وهدم المنازل الفلسطينية، والاعتقالات، ومخططات تهويد وتغيير معالم المدينة، والاقترحات والانتهاكات ضد المسجد الأقصى، والأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية في المدينة.

وقال الهدمي: "لم يكد يمر يوم واحد منذ تشكيل هذه الحكومة قبل عام دون انتهاكات، سواء بهدم المنازل أو الاعتقالات، أو إقرار المشاريع الاستيطانية، أو الإعلان عن مخططات تهويد، أو اقتحامات وانتهاكات بالمسجد الأقصى، بما في ذلك خلال شهر رمضان، إضافة إلى الاعتداء على ممتلكات كنسية ومحاولة الاستيلاء عليها".

وأضاف: "لقد كان عام هذه الحكومة صعباً للغاية على المسجد الأقصى، عبر سلسلة خطوات هدفت لشطب الوضع التاريخي والقانوني القائم، سواء بتكثيف الاقتحامات، أو السماح بالصلوات لتلمودية، ورفع الأعلام الإسرائيلية ومحاولات تكريس التقسيم الزمني والمكاني للمسجد، وصولاً إلى الحفريات في محيطه".

وتابع الهدمي: "لقد ضربت الحكومة الإسرائيلية عرض الحائط بالعشرات من بيانات الإدانة الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية عبر تصعيد ممنهج لطرده السكان وتكثيف الاستيطان وتغيير معالم المدينة".

وقدّم الهدمي كشفاً بالأرقام للانتهاكات الإسرائيلية خلال عام من عمر هذه الحكومة الإسرائيلية الضعيفة:

أولاً: الاستيطان

صعدت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أنشطتها الاستيطانية في مدينة القدس الشرقية المحتلة، من خلال توسيع المستوطنات القائمة، وربطها عبر سلسلة من الشوارع، والأنفاق، والجسور، ضمن مخطط يهدف إلى ترسيخ مخطط "القدس الكبرى" الإسرائيلي، بما في ذلك:

* المصدر: دولة فلسطين، وزارة شؤون القدس

<https://tinyurl.com/2p8kv9sx>

- في ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٢١، افتتحت بلدية الاحتلال الجزء الجنوبي ما يسمى "الطريق الأميركي" لربط المستوطنات في جنوبي وشرق المدينة على حساب الأراضي الفلسطينية.
- في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١، صادق "الصندوق القومي" اليهودي على إطلاق مشروع للسيطرة على ٢٥٥٠ عقارا، على مساحة ٢٥٠٠ دونم بالقدس الشرقية، بتكلفة تصل الى أكثر من ٦ ملايين شيقل على مدى ٤ سنوات ونصف السنة.
- في ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١، أعلنت بلدية الاحتلال عن افتتاح نفق جنوب المدينة، لربط المستوطنات بطول ١٢ كيلومتراً لربط المستوطنات في جنوب المدينة مع القدس الغربية.
- في ٤ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٢١، بحثت "الإدارة المدنية" الإسرائيلية اعتراضات على بناء ٣٤٠٠ وحدة استيطانية ضمن المشروع الاستيطاني المسمى "إي ون"، شرق مدينة القدس.
- في ١٣ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٢١، صادقت "اللجنة المحلية" في بلدية الاحتلال على الاستيلاء على أراضي في بيت صفافا لإقامة "مباني عامة وشوارع" كخطوة أولى لنشر مناقصات لبناء ١٢٥٧ وحدة استيطانية ضمن مستوطنة "جفعات هامتوس".
- في ١٣ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٢١، صادقت "اللجنة المحلية" في بلدية الاحتلال على خطة لبناء ٤٧٠ وحدة استيطانية في مستوطنة "بسغات زئيف" على أراضي بيت حنيانا.
- في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، تم نشر مناقصات لبناء ٨٣ وحدة استيطانية في مستوطنة "جفعات هامتوس" على أراضي بيت صفافا.
- في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، استأنفت بلدية الاحتلال تجريف أرض صرح الشهداء بالمقبرة اليوسفية توطئة لإقامة حديقة توراتية.
- في ٣١ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٢١، صادقت "اللجنة المحلية" في بلدية الاحتلال على بناء ٨٠٠ وحدة استيطانية في مستوطنة "غيلو"، جنوبي المدينة.
- في ٢٠ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٢١، صادقت "لجنة التخطيط" في بلدية الاحتلال على مخطط أسمته "مجمع تجاري وتشغيلي"، على أرض مساحتها ٧٥ دونماً في بلدة أم طوبا.
- في ١٣ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٢١، صادقت "لجنة التخطيط" في بلدية الاحتلال على مخطط أسمته "مجمع تجاري" على أرض مساحتها ٨٠ دونماً في حي واد الجوز.
- في ١٣ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٢١، صادقت "لجنة التخطيط" في بلدية الاحتلال على مخطط أسمته "منطقة عمل" على أرض مساحتها ٤٥ دونماً في حي الطور.
- في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١، صادقت "اللجنة المحلية" في بلدية الاحتلال على بناء مخطط بناء ٩٠٠٠ وحدة استيطانية على أرض مطار القدس الدولي - قلنديا.
- في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، صادقت "اللجنة المحلية" في بلدية الاحتلال على بناء ٤٧٣ وحدة استيطانية في مستوطنة جديدة "جفعات هاشاكيد" على أراضي بيت صفافا.

- في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، صادقت "اللجنة المحلية" في بلدية الاحتلال على مخطط لبناء برجين بارتفاع ٣٠ طابقاً في مستوطنة "غيلو"، المقامة في جزء كبير منها على أراضي بلدة الولجة، إضافة إلى أراضي تابعة لمحافظة بيت لحم وبيت جالا.
- في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، شرعت سلطات الاحتلال بتجريف أرض بمساحة ٥ دونمات مملوكة لعدة عائلات في حي الشيخ جراح بعد أن كانت تستخدم كموقف للحافلات.
- في ٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٢، صادقت "لجنة التخطيط والبناء المحلية" الإسرائيلية، على مخطط إقامة ١٤٦٥ وحدة استيطانية، شرق حي صور باهر، ضمن مخطط ما يسمى بـ "مجمع القناة الجنوبية".
- في ١١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٢، صادقت اللجنة المذكورة أعلاه على إقامة ١٥٠٠ وحدة استيطانية، و ٢٠٠ غرفة سكنية، و ٥٠٠ غرفة نوم للطلاب على أرض مساحتها ١٥٠ دونماً في العيساوية لتوسيع مستوطنة "التلة الفرنسية".
- في ٢٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٢، صادقت هذه اللجنة على زيادة مساحة مستشفى هداسا التلة الفرنسية بخمسة أضعاف، بحيث تغطي الخطة مساحة ١١١ دونماً تقريباً.
- في مطلع فبراير/ شباط ٢٠٢٢، صادقت اللجنة على بناء ٤٠٠ وحدة استيطانية في مستوطنة غيلو جنوبي مدينة القدس الشرقية.
- في فبراير/ شباط ٢٠٢٢، صادقت محكمة "الشؤون المحلية" الإسرائيلية في القدس على قرار بلدية الاحتلال السيطرة على ٢٧ قطعة أرض من أراضي سلوان، بمساحة أكثر من ٢٠٠ دونم، لغرض تحويلها إلى "حدائق عامة".
- في ٢ مارس/ آذار ٢٠٢٢، تم الإعلان عن نية لجنة البناء المحلية في بلدية الاحتلال مناقشة مخطط لتوسيع ما تسمى بالحديقة الوطنية على أرض مساحتها ٢٧٥ دونماً من أراضي جبل الزيتون ووادي الربابة.
- في ١٢ مارس/ آذار ٢٠٢٢، صادقت "اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء" الإسرائيلية على بناء ٧٣٠ وحدة استيطانية في مستوطنة "بسغات زئيف" على أراضي بيت حنينا شمال القدس الشرقية.
- في ٦ مارس/ آذار ٢٠٢٢، صادقت "لجنة التخطيط" الإسرائيلية على إنشاء ما أسمتها "منطقة عمل" على أرض مساحتها ٩٠ دونماً في بلدة العيساوية.
- في ٣١ أيار/ مايو ٢٠٢٢، تم الإعلان عن اجتماع "للمجلس الأعلى للتخطيط الإسرائيلي"، لمناقشة الاعتراضات على بناء ٣٤١٢ وحدة استيطانية ضمن ما يسمى المشروع "E1"، شرق القدس، لعزل المدينة من ناحيتها الشرقية وتقسيم الضفة الغربية إلى قسمين شمالي وجنوبي.
- في ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٢٢، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً رفضت من خلاله محاولات بطيريركية الروم الأرثوذكس لإلغاء قرار الحكم الصادر بحقها بشهر تموز/ يوليو

٢٠١٧، والذي نجحت من خلاله جمعية "عطيريت كوهانيم" المتطرفة استملاك عقارات بطيركية الروم الأرثوذكس المقدسية في باب الخليل بالقدس القديمة.

ثانياً: مشاريع أسرلة وتهويد

سعت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، إلى تغيير الوجه العربي والفلسطيني لمدينة القدس من خلال مشاريع وقوانين، كما يلي:

– مشروع ما يسمى بمركز المدينة وهو واحد من أكثر المخططات الإسرائيلية خطورة، والتي تستهدف أهم المراكز التجارية والثقافية والسكانية في مدينة القدس الشرقية. ويبدأ المخطط من منطقة المصراة على الشارع رقم (١)، مروراً بشوارع السلطان سليمان، وصالح الدين، والزهاء، والأصفهاني، والرشيد، وعثمان بن عفان في واد الجوز، وصولاً إلى منطقة الشيخ جراح، وفندق الأمريكان كولوني، وامتداداً على الشارع رقم (١) الفاصل بين شطري المدينة، ويستهدف مساحات واسعة من الأراضي تعود لملاكات متعددة تبلغ مساحتها الكلية حوالي ٧٠٦,٥ دونماً.

وشرعت سلطات الاحتلال في الأشهر الماضية بتطبيق هذا المخطط على الأرض، وذلك في شارع السلطان سليمان ومنطقة باب العامود ومنطقة المصراة.

– أطلقت الحكومة الإسرائيلية ما يسمى بـ"قانون التسوية"، الذي يراد من خلاله الاستيلاء على المزيد من الممتلكات الفلسطينية في المدينة عبر ما يسمى بـ"قانون أملاك الغائبين"، وفي نفس الوقت طمس المعالم العربية والفلسطينية في مدينة القدس الشرقية، وهو استيطاني بامتياز، ومن أخطر المشاريع التي جرى ويجري تنفيذها في القدس.

– في مارس/ آذار ٢٠٢٢، صادقت اللجنة اللوائية الإسرائيلية على أرض صرح الشهيد، الملاصقة للمقبرة اليوسفية، والمملوكة لدائرة الأوقاف لتحويلها إلى "حديقة قومية"، وأرض سوق الجمعة الملاصقة لسور القدس القديم والتي تقع بملكية عدة عائلات فلسطينية لتحويلها إلى ممشى.

– في ١٥ مايو/ أيار ٢٠٢٢، رفضت محكمة الاحتلال العليا ٤ التماسات ضد إقامة القطار الهوائي الخفيف "التلفريك"، الذي يربط القدس الغربية مع باب المغاربة، في خطوة تغير معالم القدس، وتضرب الحركة التجارية ببلدة القدي القديمة.

ثالثاً: هدم المنازل

هدمت حكومة الاحتلال منذ إنشائها أكثر من ٢٧٠ مبنى في محافظة القدس، ما أدى إلى تهجير نحو ٥٠٠ فلسطيني.

وكانت أعلى عمليات هدم في بيت حنينا، وسلوان، وجبل المكبر، وحزما، وصور باهر، والعيسوية، وعناتا، والطور، وغيرها من الأحياء الفلسطينية في المدينة.

وجرى تكثيف عمليات الهدم الذاتي للمنازل خلال فترة هذه الحكومة، تحت وطأة التهديد بفرض غرامات باهظة على المواطنين.

رابعاً: الاعتقالات

واصلت حكومة الاحتلال عمليات الاعتقال الواسعة في أحياء مدينة القدس المحتلة، ما جعل المدينة تسجل أعلى معدلات الاعتقال، مقارنة مع المحافظات الأخرى في الضفة الغربية. وقد رصدت المؤسسات المعنية بقضايا الأسرى أكثر من ٣٠٠٠ حالة اعتقال في المدينة منذ تشكيل حكومة الاحتلال، علماً بأنه منذ مطلع العام الجاري وحتى نهاية شهر أيار/ مايو تم تسجيل ١٧٣٧ حالة اعتقال في القدس الشرقية.

خامساً: المسجد الأقصى

شهد المسجد الأقصى تصعيداً خطيراً على عدة مستويات في انتهاك فظ وخطير للوضع القانوني والتاريخي القائم في الأقصى، بما يشمل كثافة الاقتحامات، وتكرار وعلانية أداء الطقوس التلمودية، والاقتحامات الكثيفة من قبل شرطة الاحتلال لباحاته، ومحاولات تطبيق التقسيم الزمني والمكاني له، وقرارات المحاكم الإسرائيلية التي لا تجرم أداء الطقوس التلمودية والتصريحات السياسية الإسرائيلية، بما فيها إعلان السيادة الإسرائيلية على المسجد، والدعوات العلنية لهدمه، وإقامة كنيس على انقاضه، أو إقامة كنيس في الناحية الشرقية للمسجد، وتكرار الاعتداء على آثاره، إضافة إلى تصعيد في قرارات الإبعاد عنه.

وتسمح شرطة الاحتلال الإسرائيلي لمتطرفين بأداء الطقوس التلمودية، خلال اقتحاماتهم للأقصى، حيث تأخذ الطقوس التلمودية عدة أشكال، بما فيها أداء الصلوات بصوت مرتفع، وأداء الصلوات بصوت منخفض، والاستلقاء على الأرض، ما يسمى بـ"السجود الملحمي"، وترديد النشيد الوطني الإسرائيلي، ويضاف إلى كل هذا رفع الأعلام الإسرائيلية خلال الاقتحامات. وعمدت شرطة الاحتلال الإسرائيلي الى تكرار اقتحام باحات الأقصى، والانتشار فيه بكثافة كبيرة قبيل اقتحامات المتطرفين، ويتخلل اقتحامات شرطة الاحتلال تفرغ الأقصى من المصلين بالقوة، من خلال طردهم من ساحات المسجد، ومنع المصلين من دخوله خلال فترات الاقتحامات.

كما تعمد شرطة الاحتلال إلى إغلاق أبواب المصلى القبلي على المصلين باستخدام السلاسل الحديدية.

ويضاف إلى ذلك الاقتحام المتكرر من قبل شرطة الاحتلال له، من خلال اقتحامه بالأحذية، وإطلاق قنابل الصوت والمسيلة للدموع والرصاص المعدني المغلف بالمطاط على المصلين فيه، وحتى اعتقالهم في داخله.

وفي تطور خطير وغير مسبوق بتاريخ ٢٢ نيسان، أثناء شهر رمضان، أطلقت طائرة بدون طيار "درون" قنابل الغاز المسيلة للدموع على المصلين في صحن قبة الصخرة.

واعتبرت محكمة "الصلح" الإسرائيلية في قرار اتخذته في ٢٢ أيار إن أداء متطرفين طقوس دينية، بما فيها أداء الصلوات بصوت مرتفع، والانحناء على الأرض لا يشكل مخالفة، وتسمح فقط

بإبعاد ٣ متطرفين عن البلدة القديمة لمدة أسبوعين، بعد قرار مشابه قبل عدة أشهر من قبل المحكمة ذاتها.

وفي ٨ أيار قال بينيت في تصريح رسمي خلال اجتماع حكومته "إن كافة القرارات المتعلقة بالمسجد تتخذ من قبل حكومة إسرائيل"، التي هي الجهة التي تملك السيادة على هذه المدينة، دون الاكتراث للاعتبارات الخارجية بتاتاً، ويرفض رفضاً قاطعاً لأي تدخل خارجي في قرارات حكومة إسرائيل"، على حد زعمه.

إضافة إلى الاعتداء المتكرر على البوابات التاريخية للمصلى القبلي، من خلال إغلاقها المتكرر بالسلاسل الحديدية، وإطلاق قنابل الصوت والرصاص المعدني المغلف بالمطاط عليها، فإنه جرى تدمير الشبابيك التاريخية للمصلى بشكل مقصود.

كما تتواصل الحفريات التي تقوم بها سلطة الآثار الإسرائيلية وجمعية "العاد" الاستيطانية منذ فترة في محيط الأقصى، خاصة من الجهتين الجنوبية والغربية الملاصقة للأساس الخارجي له، في منطقتي حائط البراق والقصور الأموية، وهي وقف إسلامي صحيح. وشهدت فترة عام من حكومة الاحتلال الحالية تصعيداً في سياسة إبعاد المصلين وحراس الأقصى وموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية وخطباءه عن المسجد، ومدينة القدس، لفترات تتفاوت ما بين عدة أيام و٦ أشهر قابلة للتمديد، حيث أنه منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر أيار/ مايو تم إصدار أكثر من ٧٠٠ قرار إبعاد عن القدس القديمة والمسجد الأقصى مقارنة مع ٥١٩ قرار إبعاد طوال العام ٢٠٢١.

سادساً: الاعتداءات على المؤسسات وإغلاقها ومنع الفعاليات وقمعها

صعدت حكومة الاحتلال من اعتداءاتها على المؤسسات الفلسطينية بالمدينة، بما في ذلك تمديد إغلاق العشرات منها، وعلى رأسها بيت الشرق والغرفة التجارية. كما منعت شرطة الاحتلال عشرات الفعاليات الثقافية والرياضية والاجتماعية والاقتصادية في المدينة واعتدت على منظميها بالضرب، واستدعت العشرات منهم للتحقيق، واعتقلت عدداً آخر.

وتستمر الضغوط على المؤسسات التعليمية لتطبيق المنهاج الإسرائيلي.

سابعاً: شطب إقامات وإبعادات ومنع لم الشمل

تواصل حكومة الاحتلال شطب إقامات مواطنين في المدينة بمزاعم واهية، مع تصعيد ملحوظ في إبعاد مواطنين عن المدينة، وتفريقهم عن عائلاتهم، رغم أنهم عاشوا فيها لعقود طويلة. وفي خطوة تمس المئات من العائلات المقدسية، صادقت الكنيسة الإسرائيلية في ١٠ آذار على قانون "المواطنة" العنصري، لمنع لم شمل العائلات الفلسطينية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>